تعزيز وتعميق التعاون المالي بين الدول الإسلامية كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي "دروس من التجربة الأوربية في التعاون المالي"

Development and enhancement of regional financial cooperation among Islamic countries as a mechanism to realize economic integration

سليم موالدي*
جامعة خميس مليانة، الجزائر
moualdis@yahoo.com

حميدوش امحمد
جامعة خميس مليانة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 29-09-2019 تاريخ القبول : 07-12-2019

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور آليات التعاون المالي الإقليمية الموجودة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية مع اقتراح عناصر خاصة بذلك لتعزيزها وتوسيعها، وذلك من خلال تحليل تجربة التعاون المالي الأوربية وتقديم أهم آلياتها بالإضافة إلى تقديم آليات التعاون المالي الموجودة بين الدول الإسلامية وعرض كيفية تعميق وتعزيز هذا التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي المنشود. ولقد بينت هذه الدراسة أن وجود آليات للتعاون المالي الإقليمي تعتبر حجر الأساس لنجاح اي تجربة للتكامل الاقتصادي وذلك لما توفره من موارد تساعد في تحقيق التكامل المادي وتيسير التجارة الخارجية وتوفير السلع العامة في بعدها إقليمي.

الكلمات المفتاحية: التعاون المالي؛ التكامل المالي؛ الترتيبات المالية الإقليمية؛ التكامل الاقتصادي؛ التجربة الأوربية في التعاون المالي .

تصنيف GEL: F36

Abstract:

This study aims to identify the role of the regional financial cooperation mechanisms that are effective and operate for the achievement of economic integration among Islamic countries and to propose specific elements to strengthen and develop them, through the analysis of the experience of European financial cooperation and presenting its most important mechanisms.

In addition, the current financial cooperation mechanisms among Islamic countries will be considered and the modalities supporting the enhancement and strengthening of this cooperation will be presented with a view to realizing the expected regional economic integration. This study indicated that the existence of regional financial cooperation mechanisms constitutes the cornerstone of success for any economic integration experience, due to what can be made available as resources that support the achievement of physical integration, facilitate the foreign trade and provide public goods in their regional dimension.

Keywords: financial cooperation, financial integration, regional financial arrangements, economic integration, experience of European financial cooperation.

Classification GEL: F36

* المؤلف المراسل.

تمهيد:

عادة ما تصطدم الإرادة والجهود المبذولة للارتقاء بعملية التكامل الإقليمي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي بمشاكل ومعوقات كبيرة مثل غياب الإطار المؤسساتي الفعال من هيئات إقليمية مشتركة وقوانين. تدهور وضعية الهياكل القاعدية الإقليمية من الهياكل المرتبطة بالنقل، وسائل الاتصال والمواصلات. بالإضافة إلى نقص أو غياب الموارد المالية لدعم عملية التكامل الإقليمي والذي يعتبر عنصر فعالا من ضمن عناصر أخرى لنجاح أي مبادرة تهدف إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي لمجموعة من الدول، ومن هذا المنطلق برزت الكثير من الجهود التي حاولت بناء نموذج للتعاون المالي يرتكز في جوهره على مبدأ التضامن والتعاون بين الدول ويهدف إلى تعبئة رؤوس الأموال وتوجيهها لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء بما يخدم المنفعة المشتركة لهاته الدول وتحقيق التكامل الإقليمي، فالتعاون بين الدول النامية من خلال الترتيبات المالية الإقليمية أصبح يشكل إحدى الوسائل المهمة لتحقيق التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء. وهذا ما سوف نعالجه في هذه الورقة وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف يمكن توسيع وتعزيز التعاون المالي بين الدول الإسلامية لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الدروس المستفادة من تجربة التعاون المالي الاوربية؟**

- **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث الى محاولة تحليل دور آليات التعاون المالي الاقليمي في دعم عملية التكامل الاقتصادي من خلال عرض آليات التعاون المالي وتقديم بعض المقترحات التي من شانها ان تعزز وتوسع التعاون المالي بين الدول الاسلامية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي.

- **تقسيمات البحث:**

سنحاول الاجابة على اشكالية البحث من خلال العناصر الأساسية التالية:

- التعاون المالي الإقليمي، المفهوم والمبررات،
- أنواع التعاون المالي الإقليمي،
- أهمية التعاون المالي الإقليمي في تحقيق التكامل الاقتصادي: ماذا يستفاد من التجربة الأوروبية،
- أشكال التعاون المالي القائم بين الدول الإسلامية،
- ضرورة تعميق وتعزيز التعاون المالي بين الدول الإسلامية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

1- التعاون المالي الإقليمي ، المفهوم والمبررات:

1-1 مفهوم التعاون المالي الإقليمي:

يُقصد بالتعاون المالي بتلك الإجراءات الهادفة لتوفير السيولة المالية بين مجموعة من الدول لأغراض التنمية آو الاستثمار وذلك عن طريق تحويل موارد مالية (قروض ، هبات ... الخ) من دول الوفر المالي إلى الدول التي تعاني من عجز في التمويل (مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 125) . وعادة ما يتم ذلك عن طريق بنوك التنمية الإقليمية والجهوية التي تقوم بالوساطة المالية أو عن طريق أسواق السندات الإقليمية لتجميع الموارد المالية، ويعتبر هذا النوع من التعاون أكثر إمكانية من حيث سهولة التطبيق، بحيث لا يتطلب إزالة القيود التجارية، ولا حتى تنسيق كبير في مجال السياسة الاقتصادية والنقدية.

1-2 مبررات ووظائف التعاون المالي الإقليمي:

يتميز عصرنا الحالي بالاتجاه المتزايد للإقليمية التجارية بين الدول النامية ما يحتم ضرورة وجود مجموعة من التدابير التكميلية لربط التجارة فيما بين هذه البلدان عن طريق تدابير فعالة و آليات للتمويل للتعامل مع المشكلات المحتمل وقوعها " مشكلات أسعار الصرف، موازين المدفوعات، تمويل التنمية..... الخ" خاصة في ظل ما تتميز به هذه الدول من ضعف يجعلها من الصعب أن تنجح بمفردها في مواجهة السوق المالية المعولمة، التدفقات المالية الضخمة ومواجهة مشكلات التنمية، وهنا تبرز الحاجة على ضرورة وجود إطار للتعاون النقدي والمالي الإقليمي أوثق من الإطار المنصوص عليها في نظمها المالية والنقدية، خاصة في ظل التوجهات الدولية التي أصبحت تولي أهمية كبيرة للترتيبات الإقليمية للتعاون النقدي والمالي وهذا ما نجده في توصيات زعماء مجموعة العشرين المجتمعة في جوان 2012 بالمكسيك الذين أكدوا على أهمية وجود شبكات أمان مالي عالمية وإقليمية فعالة، كما تؤكد لجنة السياسات الرئيسية لصندوق النقد الدولي على أهمية أن يقوم الصندوق بالتعاون مع الترتيبات المالية الإقليمية (كاواي، لومباردي: سبتمبر 2012، ص 23) ، ومن هذا المنطلق تستند الحاجة إلى المزيد من التعاون النقدي والمالي على المستوى الإقليمي إلى الكثير من المبررات والأسباب أهمها تلك المرتبطة بزيادة سرعة وقوة التكامل الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار في كل القارات(الفنيش، 2000، ص 77). وأدى ذلك إلى تعميق التداخل والاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية داخل كل إقليم، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يساهم وجود مؤسسات إقليمية وشبه إقليمية قوية في أن تلعب دورا مهما من حيث زيادة استقرار النظام المالي العالمي،

من جهة اخرى اغلب البلدان النامية ليس لديها الإمكانيات أو القدرة بمفردها لمواجهة الصدمات المالية سواء كانت متعلقة بتمويل التنمية أو التي تسببها الأزمات المالية التي أصبح معدل تكرارها يتزايد، وعليه فيمكن أن يكون الطريق الوحيد المفتوح أمام مثل هذه الدول لمواجهة هذا الوضع هو اللجوء إلى إيجاد آليات إقليمية يكون للدول النامية فيها دور ونفوذ بحيث تحافظ على مصالحها، وفي نفس الوقت عليها الالتزام باتخاذ إجراءات تصحيحية ضرورية بقوة وحزم لمصلحتها ومصلحة الإقليم ككل(الفنيش، 2000، ص 92)، فخبرة غرب أوروبا ابتداء من اتحاد المدفوعات في السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاتحاد الأوروبي والعملة الموحدة تدل على أن الترتيبات والمنظمات المالية الإقليمية يمكن أن تلعب دور أساسيا في تحقيق الاستقرار، كما أن تجارب إقليمية أخرى على مستوى اقل بما في ذلك بنوك التنمية الإقليمية وشبه إقليمية وبعض صناديق الاحتياطي توضح بأنه يمكن لهذا النوع من المؤسسات أن تلعب دورا في إطار هيكل مالي دولي جديد في كل من مجالي إدارة الأزمات وتمويل التنمية (محمد البطرني، 2008، ص 91) و منه فإن مثل هذه الترتيبات الإقليمية تتضمن صففتن إيجابيتين هما: (الفنيش، 2000 ص82)

- يمكن أن تساعد على زيادة استقرار الاقتصاد العالمي عن طريق تقديم خدمات أساسية من الصعب أن يتم تقديمها عن طريق عدد قليل من المؤسسات الدولية خاصة في ظل هذا التزايد في الترابط والانفتاح الإقليمي،
- من زاوية التوازن في العلاقات الدولية فان هذه الترتيبات هي أكثر توازنا من نظام يقوم على أساس عدد محدود من المؤسسات الدولية وبالتالي يمكن أن تؤدى إلى زيادة التزام الدول الصغيرة بالقواعد التي تساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي.

وعليه وانطلاقا مما سبق يمكن إيجاز الدور الذي يمكن أن تلعبه الترتيبات المالية الإقليمية فيما يلي (محمد البطرني، 2008، ص 93) :

- مقدرة عالية للرقابة والإنذار المبكر مقرونة بمقدرة مؤسسية تمكن المجموعة من مزاولة الضغط على الدول الأعضاء لتحفيزها للقيام بالتغييرات الأساسية في السياسات وتصحيح اتجاهات بسرعة وفعالية وحزم،
- القدرة على تفادي حدوث وتكرار عمليات التخفيض التنافسي للعملات في الدول المجاورة ومنع الدول من تبني سياسات تنافسية مضرة كوسيلة للخروج من أزمة يتوقع أن تشمل الإقليم كله،

- القدرة الكافية للتدخل في أسواق العملات والأسواق المالية و ذلك للتمكين من استرجاع الثقة ومنع احتمال تدهور قيمة العملات وانهيار الأسواق،
- المقدرة على تقديم سيولة كافية في فترة ما بعد تحقيق الاستقرار المالي وتمويل طويل الأجل يصاحب التمويل الذي تقدمه المؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية وذلك لمنع اضطراب الأنظمة المالية وعرقلة النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي أثناء المراحل الحرجة لعمليات إعادة الاستقرار والتصحيح،
- المقدرة الجماعية للتحفيز على القيام بالتغييرات الهيكلية الأساسية الأطول أجلا في الأسواق والمؤسسات المالية و كذلك تنمية مقدرة اكبر للرقابة الذاتية والسلوك الاحترازي من جانب مؤسسات القطاع الخاص و كذلك السلطات الوطنية التي تتولى عملية الرقابة المالية والتشريع.
- المقدرة على تجاوز الخلاقات فيما يتعلق بتمويل السلع العامة الإقليمية التي تتجاوز منفعتها حدود الدولة الوطنية،
- المقدرة على توفير تمويل طويل الأجل للاستثمارات الكبيرة في مجال البنية التحتية خاصة تلك المشاريع ذات الطابع الإقليمي التي تهم دولتين أو أكثر.

وبالتالي فان مثل هذه الترتيبات يمكن والى حد كبير أن تقوم بدور مكمل لدور المؤسسات العالمية القائمة، وهناك الكثير من الاعتبارات ترشح الترتيبات الإقليمية النقدية والمالية لان تكون سندا مهما لمنع حدوث الأزمات المالية وإدارتها بكفاءة حين تحدث، وان توفر تمويلا طويل الأجل اقل تكلفة للدول الأعضاء، وان تقوم بدور فعال في إطار نظام مالي عالمي أكثر توازنا يرتكز على الإنذار المبكر والحركة السريعة لمنع الأزمات من الحدوث على المستوى الإقليمي، ثم إن مشاكل التمويل، العدوى وانتقال أثار الأزمات هي ظواهر إقليمية وقد يغني استعمال التسهيلات المالية الإقليمية عن الحاجة إلى اللجوء إلى ترتيبات أخرى مؤقتة نتائجها ليست مضمونة.

2- أنواع التعاون المالي الإقليمي:

2-1: التعاون المالي عن طريق أسواق السندات الإقليمية:

تشكل عملية تنمية أسواق السندات الإقليمية أهم المبادرات الحديثة لتعبئة رؤوس الأموال، وتعتبر مبادرة الآسيان+3 التي أطلقها وزراء مالية الآسيان زائد الصين، اليابان وكوريا الجنوبية سنة 2003 أهم المبادرات الإقليمية في هذا المجال، وذلك عندما تم الإعلان عن إطلاق مبادرة سوق السندات لأسيا "ABMI" حتى يتسنى للمؤسسات جمع رأس

مال على المدى الطويل بالعملات المحلية بدلا من الاعتماد على القروض البنكية الدولارية قصيرة الأجل التي أدت إلى متاعب كبيرة لهذه الدول خلال الأزمة المالية لسنة 1997-1998 عندما سحبت البنوك العالمية أموالها فجأة.

ومن اجل مرافقة مبادرة الآسيان+ 3 في إنشاء سوق سندات إقليمية قامت البنوك المركزية لمنطقة وسط وشرق أسيا سنة 2003 بتأسيس صندوق السندات الأسيوي برأسمال مليار دولار أمريكي وبمشاركة 11 من البنوك المركزية للدول الآسيوية ودول المحيط الهادي،

2-2 التعاون المالي عن طريق بنوك التنمية الإقليمية:

من بين أدوات التعاون المالي الإقليمي بين الدول النامية الترتيبات المالية لبنوك التنمية الإقليمية التي توّفر تمويلا طويل الأجل- تمويلا إنمائيًا - لدعم الاستثمار الخاص والعام ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، وذلك لما لها من إمكانيات قادرة على توفير بدائل استثمارية وتمويلية من شأنها ليس فقط زيادة عائدات الأرصدة من الاحتياطيات من العملات الأجنبية، بل أيضاً تعزيز التنمية الإقليمية ودعم التكامل الإقليمي. ويمكن حصر المزايا التي يتسم بها وجود ترتيبات مالية إقليمية في ثلاثة عناصر أساسية هي (UNCTAD, 2011 , p 115) :

- فأولا، يمكن للترتيبات المالية الإقليمية، بالنظر إلى هيكل ملكيتها الإقليمية، أن تيسّر إعطاء صوت أقوى للبلدان النامية المقترِضة، فضلا عن تعزيز الملكية والسيطرة الإقليميتين.
- ثانيًا، يمكن لهذه الترتيبات أن تكون أكثر فعالية لأنها تترع إلى العمل من خلال ممارسة ضغط النظراء غير الرسمي بدلا من فرض الشروط وهذا يسمح لهذه الترتيبات بتوفير الموارد وفي الوقت المناسب على نحو أكثر مرونةً.
- ثالثًا، إن التباينات فيما يتصل بالمعلومات تكون أقل على المستوى الإقليمي بالنظر إلى عامل القرب الجغرافي فضلا عن متانة العلاقات الاقتصادية وغيرها من الروابط.

وعليه فإن الترتيبات المالية الإقليمية المتمثلة في بنوك التنمية الإقليمية قد توفر بعض ما يفتقر إليه النظام المالي الدولي حاليًا وذلك باعتبارها (unactad, 2012, p 14):

- فضاء دولي يكون فيه صوت البلدان الأصغر والأفقر أعلى مما هو عليه في المؤسسات العالمية القائمة حاليًا، وشعور أقوى بالملكية الإقليمية؛
- نهج بناء وكفؤ بدرجة أكبر إزاء الشروط السياساتية. فالمؤسسات العالمية تفرض مثل هذه الشروط عمومًا؛ أما المنظمات الإقليمية فيمكنها، على النقيض من ذلك، أن

تعتمد على الحوار وتبادل الخبرات، الأمر الذي يمكن أن يوفر حماية أفضل لحيز السياسات المتاح لبلدانها الأعضاء؛

- تشديد أكبر على مفهوم التفرع، وتوفير منافع عامة دولية تكون ذات طابع إقليمي لا عالمي، والاستجابة المناسبة وعلى نحو أسرع لطلبات البلدان الأعضاء فيها.

وفي الأخير نشير بعد أن تطرقنا إلى أهم أنواع وصيغ التعاون المالي الإقليمي، أن هذه الترتيبات الإقليمية تختلف عن بعضها البعض وتتراوح من التمويل الحكومي وتجميع احتياطات النقد الأجنبي، تقديم التمويل التنموي الطويل والمتوسط الأجل عن طريق بنوك التنمية الإقليمية، والسمة التي تشترك فيها جميع هذه المبادرات برغم تنوعها الجوهري هي أنها ولدت جميعا من رحم الجهود الأوسع الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي. وعليه يمكن القول أن هناك إمكانية كبيرة لإدارة العوامل الخارجية لمنطقة معينة بكفاءة اكبر إذا تولى إدارتها وسيط مالي سيادي ذو نطاق إقليمي كما هو حال بالنسبة لبنوك التنمية الإقليمية وصناديق الاحتياط .

3- أهمية التعاون المالي الإقليمي في تحقيق التكامل الاقتصادي: " ماذا يستفاد من التجربة الأوربية؟"

3-1: مفهوم التكامل الاقتصادي:

ونشير هنا بتعدد الاجتهادات حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، فمفهوم التكامل الاقتصادي بين دول منفصلة قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع فينر"**J. Viner**" سنة **1950**، الذي وضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي في كتابه الشهير **قضايا الاتحادات الجمركية** التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحر والذي حلل أثار الاتحادات الجمركية على زيادة الرفاهية بشكل عام، ولقد أرست هذه الدراسة منهجا للأدبيات اللاحقة والتي تستعمل نفس أدوات التحليل المتبعة من طرف **Viner** في تقييم أثار أي شكل من أشكال اتفاقيات التكامل الاقتصادي، ثم كان الآخران أمثال **Meade 1957** و **Lipsey 1959** الذين ناقشو بإسهاب أثر التكامل الاقتصادي على التجارة البينية بين الدول الأعضاء،

أما الاقتصادي **B.Balassa (بيلا بلاسا، ترجمة راشد البراوي ، 1964، ص10)** فخالفهم الرأي خاصة عند تناوله للتكامل الاقتصادي بين الدول النامية، إذ يرى أن التكامل الاقتصادي لا يعني الاهتمام فقط بالتجارة البينية بين دول التكتل ولكن أيضا الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بجميع جوانبها معتبرًا أنّ أي إزالة لحواجز التجارية بين الاقتصاديات المختلفة هو عمل من التكامل، وعرف بلاسا التكامل الاقتصادي كعملية ونظرً إليها كمقدمة من الإجراءات الاقتصادية المنتمية إلى دول ذات قوميات مختلفة، وقد نظر إليها كحالة من العلاقات التي من خلالها تتم اختفاء كافة صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية. ويذهب **B.Balassa** في تحديده لمفاهيم حرية التجارة الخارجية إلى أبعد من كونها تجارة سلعية (التجارة الخارجية بمفهومها الضيق) حيث تحتوي على الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج، وهو ما يعني إزالة كافة القيود التي تعوق انسياب رؤوس الأموال الدولية وانتقال عنصر العمل بين الدول الداخلة في التنظيم التكاملي. ويرى بلاصا ان عملية التكامل تمر بخمسة مراحل نوجزها كما يلي

الجدول رقم1: مراحل التكامل الاقتصادي.

أدوات التكامل	اتفاقيات تفضيلية	منطقة تجارة حرة	اتحاد جمركي	سوف مشتركة	اتحاد اقتصادي	اتحاد نقدي
تخفيض عوائق التبادل	*	*	*	*	*	*
إزالة التعريفة الجمركية البينية		*	*	*	*	*
توحيد التعريفة الجمركية الخارجية			*	*	*	*
تحرير حركة عناصر الإنتاج				*	*	*
تنسيق السياسات الاقتصادية					*	*
توحيد اقتصادي، نقدي و مالي						*

المرجع: محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004 ، ص 581

ولقد ظهرت في السنوات الاخيرة موجة جديدة اطلق عليها ما يسمى الاقليمية حيث عرفها البعض بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض. كما يعرفها الاقتصادي Hettne بأنها عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي والتي تشمل الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية(hettne, 1995, p12) ، كما يعرفها

الاقتصادي Soderbaun بوصفها مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلام إقليميا، وعادة ما ترتبط الإقليمية الجديدة ببرامج وأهداف تسعى الدول المتعاونة إلى تحقيقها من خلال إستراتيجية معينة قد تنتهي بإنشاء تكتل اقليمي(Schulz, 2001, p54).

في النهاية يجب ان نوضح بان كل من الاقليمية في شكلها التقليدي الذي ظهرت بموجب اتفاقية انشاء الاتحاد الاوربي او الاقليمية الجديدة كلها تعتمد على تحرير التجارة بين الدول الاعضاء كمرحلة اولى وهذا لا يتم الا اذا كان هناك ترابط مادي (وجود شبكة من المواصلات والطرق الذي تربط الدول بين بعضها البعض) وثيق بين الدول الاعضاء في اتفاقية التكامل.

2-3 التعاون المالي والتكامل الاقتصادي الاقليمي:

يشكل التعاون المالي احد اهم اليات تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي وذلك لما تتميز الترتيبات المالية الاقليمية من ميزة في تمويل المشاريع الإستراتيجية الكبيرة الطويلة الأجل والداعمة للتجارة والتنمية، ومن ثم تحقيق التكامل المادي الذي ييسر عملية تنويع الصادرات في البلدان الاعضاء؛ ويمكنها أيضًا أن تعزز التجارة داخل الإقليم وفيما بين بلدان الأعضاء - وبالتالي تنويع الشركاء التجاريين - وكذلك يمكن أن توفر مصدرًا موثوقًا للتمويل الإنمائي الطويل الأجل اللازم بصورة خاصة خلال الأزمات،

ويُضاف إلى ذلك أن عمل هذه الترتيبات يمكن أن تكون مهيأة تماماً لتوفير المنافع العامة الإقليمية وبخاصة تلك التي تحتاج إلى استثمارات أولية كبيرة وإلى آليات تنسيق إقليمية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك تمويل الهياكل الأساسية الإقليمية، مواجهة الآثار المرتبطة بالتغيرات المناخية كالجفاف والفيضانات، تمويل المشاريع المشتركة والمشاريع على الحدود وتنسيق تمويل المشاريع على نطاق المنطقة المعنية مثل الابتكار التكنولوجي. وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (الأونكتاد، ، ص 27). و ذلك مقارنة بشركائها الوطنيين أو الدوليين.

ويمكن القول هنا أن نجاح التجربة الأوربية في تحقيق الاندماج الاقتصادي يرجع وبالإضافة إلى الدور الذي كان ومازال يلعبه بنك الاستثمار الأوروبي في دعم مسار التكامل الاقتصادي الأوروبي إلى الدور المتنامي الذي كانت تؤديه ثلاثة أنواع أساسية من أدوات التمويل المخصصة لتحقيق إجراءات التوحيد، أولها صناديق التمويل الهيكلية **(Structural Funds)**، والثاني هو صندوق الاندماج **(Cohesion Fund)**، والثالث يتمثل بالأدوات التمويلية المعدة لإجراءات الاستعداد للدخول في الاتحاد الأوروبي، وتهدف إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي

والاجتماعي للدول الأعضاء من خلال توجيه المساعدات لتغطية الفروق والتفاوت بين المناطق والدول الأعضاء، بما ينمي فرص التوظيف المتكافئ بين مجموعات اجتماعية مختلفة وتضم هذه الصناديق كل من (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة العربية 2007, ص 35) :

- الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية (ERDF)،
- الصندوق الأوروبي الاجتماعي (ESF)،
- الصندوق الأوروبي للإرشاد والضمان الزراعي (EAGGF) ،
- الأداة المالية للإرشاد السمكي (FIFG)،

ولا شك أن الاستخدام الفعال لصناديق التمويل قد لعب دور أساسي والأهم في نجاح ومواكبة ودعم عمليات التوحيد في جميع مراحلها. وعلى سبيل المثال، فإن المساعدات ساعدت كل من إسبانيا والبرتغال واليونان في تضييق الفجوة بين الناتج المحلي للفرد لديها بالمقارنة مع المعدل السائد لدى الاتحاد الأوروبي. والعبرة الأساسية من التجربة المحققة أن كل دولة من الدول التي سارت في طريق الانضمام كانت تختار توجيه المساعدات إلى المجالات التي ترى أنها تمثل أولوية لها. و لذلك حدث هناك تفاوت في التجارب المحققة مع اختلاف النجاحات المحققة في كل منها.

. ويظهر الجدول رقم 2-13 توزيع مخصصات الاندماج في الاتحاد الأوروبي التي اعتمدت للتنفيذ للسنوات 2007 – 2013 والتي تبلغ 308041 مليون يورو، أي حوالي 308 مليار دولار.

الجدول 2: مخصصات التمويل لدعم سياسات الاندماج الأوربي بحسب الأهداف والدول 2000-2013

الوحدة : " مليون يورو"

	تعزيز الاندماج الإقليمي			تعزيز التنافسية الإقليمية والتوظيف		مشاريع التعاون المشتركة	إجمالي التمويل
	صندوق الاندماج	سياسات التكامل	إلغاء التدريجي للحواجز	دعم الاندماج	التنافسية الإقليمية والتوظيف		
بلجيكا	-	-	579	-	1268	173	2019
التشيك	7830	15149	-	-	373	346	23697
الدانمرك	-	-	-	-	453	92	545
ألمانيا	-	10553	3771	-	8370	756	23450
اسطوانيا	1019	1992	-	-	-	47	3058
اليونان	3289	8379	5779	484	-	186	18217
اسبانيا	3250	18727	1434	4495	3133	497	31536
فرنسا	-	2838	-	-	9123	775	12736
ايرلندا	-	-	-	420	261	134	815
ايطاليا	-	18867	388	879	4761	752	25647
قبرص	194	-	-	363	-	25	581
لاتفيا	1363	20647	-	-	-	80	4090
ليتوانيا	2034	3965	-	-	-	97	6097
لكسمبورغ	-	-	-	-	45	13	58
هنغاريا	7589	12854	-	1865	-	344	22452
مالتا	252	495	-	-	-	14	761
هولندا	-	-	-	-	1477	220	1696
النمسا	-	-	159	-	914	228	1301
بولونيا	19562	39486	-	-	-	650	59698
برتغال	2722	15240	254	407	436	88	19147
سلوفينيا	1239	2407	-	-	-	93	3 739
سلوفاكيا	3433	6231	-	-	399	202	10264
فلندا	-	-	-	491	935	107	1502
السويد	-	-	-	-	1446	236	1682
المملكة متحدة	-	2436	158	883	5349	642	9468
بلغاريا	2115	3873	-	-	-	159	6047
رومانيا	5769	1143	-	-	-	404	17317
غير مخصص	-	-	-	-	-	392	392
إجمالي	61558	177083	12521	10385	38742	7750	308041
النسبة	81,5			16		2.5	%100

Source: European Union Regional Policy, INFOREGIO newsletter, September 2006, n° 14.

المتتبع للإحصائيات المقدمة في (الجدول رقم 2) يلاحظ توزيع المخصصات جاء لخدمة ثلاثة أهداف أساسية، أولها الاندماج بحصة تبلغ 81.5% من إجمالي المخصصات، والثاني تعزيز التنافسية والتوظيف بنسبة 16%، والثالث مشاريع التعاون المشتركة بنسبة 2.5%. وتأتي بولونيا في طليعة الدول المستفيدة بنسبة 19،4%، يليها إسبانيا بنسبة 10.2%، ثم إيطاليا 8.3، ثم تشيكيا 7.7%، ثم ألمانيا 7.6%. وفي هذا الإطار تم إقرار تشريعات جديدة توفر القاعدة القانونية لسياسة الاندماج للسنوات 2007 – 2013. ومن أبرز أولويات هذه السياسة تعزيز النمو وخلق فرص العمل في جميع مناطق الاتحاد الأوروبي ومدنه، حيث يتوقع أن تحفز نموا إضافيا بحوالي 10% في المناطق المتأخرة نسبيا، بما سيخلق أكثر من 2.5 مليون فرصة عمل جديدة، كما ستركز سياسة تعزيز التنافسية على دعم الابتكار، التنمية المستدامة، ومشاريع التدريب.

وتهدف سياسة الاندماج الأوروبية إلى إعادة توزيع الدخل من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة من أجل موازنة تداعيات التكامل. ومن خلال ثلاثة أجيال سيلحقها قريبا جيل رابع من برامج صناديق الهيكلة استثمر الاتحاد منذ عام 1988 حوالي 480 مليار يورو في الدول الأقل نموا بينها. وقبل التوسيع الأخير، كانت اليونان أكثر الدول المستفيدة بنسبة 42،6%، تلاها البرتغال بنسبة 35،2%، ثم إيرلندا بنسبة 26،7% و ألمانيا الشرقية بنسبة 18،9%.

ومؤخرا قامت المفوضية الأوروبية بالتعاون مع مصرف الاستثمار الأوروبي وغيره من المؤسسات التمويلية بإنشاء ثلاث آليات جديدة لدعم سياستها للاندماج بهدف مساعدة مختلف الأقاليم والمدن لتحسين نوعية استثماراتهم والنهوض بالاستثمارات الخاصة لدعم النمو وخلق الوظائف الجديدة. وتشمل هذه الآليات كل من "المساعدة المشتركة لدعم المشاريع في الاتحاد الأوروبي **(Jaspers)** " المتخصص بتقديم الخبرات المتخصصة المجانية إلى الدول الأعضاء والمناطق في مراحل التحضير للمشاريع الأساسية، و"الموارد الأوروبية المشتركة لمشاريع القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر **(Jeremie)**" المتخصص بتوفير التمويل لمشاريع القطاع الخاص، و"الدعم الأوروبي المشترك للاستثمارات المستدامة في المناطق الحضرية **(Jessica)**" لتعزيز الاستثمار المستدام بما ينمي فرص النمو وفرص خلق الوظائف المستدامة والجديدة (الاتحاد العام لغرف التجارة للبلاد العربية، 2007 ص 35).

4- التعاون المالي القائم بين الدول الإسلامية:

4-1 محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية:

ظهرت عدة محاولات للتعاون والتكتل بين الدول الإسلامية منطلقة من فكرة أساسية ترتبط بالتضامن والتعاون والأخوة المنصوص عليها في الدين الإسلامي الحنيف الذي يقر بوحدة الأمة الإسلامية وهذا مصداقا لقول الله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ** ﴾ (المؤمنون، آية 52) . وقال أيضاً: ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** ﴾ (سورة الحجرات، آية 19). وقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: **(المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته)** (رواه البخاري) وقال أيضاً: **(المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا)** (رواه البخاري).

ومن هذا المنطلق برزت عدة مبادرات حاولت بناء نموذج للتكتل والتعاون بين الدول الإسلامية سواء على المستوى المالي أو الاقتصادي، الإقليمي أو الجهوي، ففي الجانب الاقتصادي ظهرت أولى المحاولات التعاون على المستوى الأمة الإسلامية في التاريخ الحديث سنة 1969 عندما تم إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي بالمغرب بعد محاولة إسرائيل إحراق المسجد الأقصى، ولقد بدأت المنظمة نشاطها كمنتدى سياسي ثم ما لبثت أن غيرت منهجها وذلك إدراكا منها أن العمل السياسي الفعال ينبغي أن يدعم ويكمل بعمل اقتصادي واسع النطاق حيث نص ميثاق المنظمة الذي تم إقراره في فيفري 1972 على ضرورة التعاون لتحقيق التقدم الاقتصادي، والحاجة إلى مساعدة الدول الأعضاء لتطوير وتنمية قدراتها الإنتاجية بمعدل سريع، وذلك من خلال العمل على اكتشاف مجالات التعاون الممكنة، التي من شأنها توثيق العلاقات فيما بينها ودعم قوتها ليس فقط من أجل تحقيق أهدافها السياسية المبدئية والعاجلة، ولكن أيضا من أجل تمهيد الطريق لتحقيق التكامل الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي والذي أعيد تكريره في الكثير من القمم والمؤتمرات (قمة لاهور 1973، قمة مكة والطائف 1998،...).

أما على المستوى الجهوي فبرزت الكثير من المحاولات الهادفة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء أهمها مجلس التعاون الخليجي، منطقة التجارة العربية الكبرى، اتحاد المغرب العربي... وكلها مبادرات حاولت بناء نموذج للتكامل يرتكز على القرب الجغرافي وتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

لكن ورغم هذه المحاولات نجد ان التجارة البينية بين الدول الاسلامية مقارنة بالدول الاوربية مازالت ضعيفة نسبيا ولم تتجاوز عشرين بالمئة في غالب الاحوال وذلك رغم المحاولات العديدة لرفع نسبتها وهذا ما يبينه الشكل ادناه:

الشكل رقم1: تطور التجارة البينة بين الدول الاسلامية

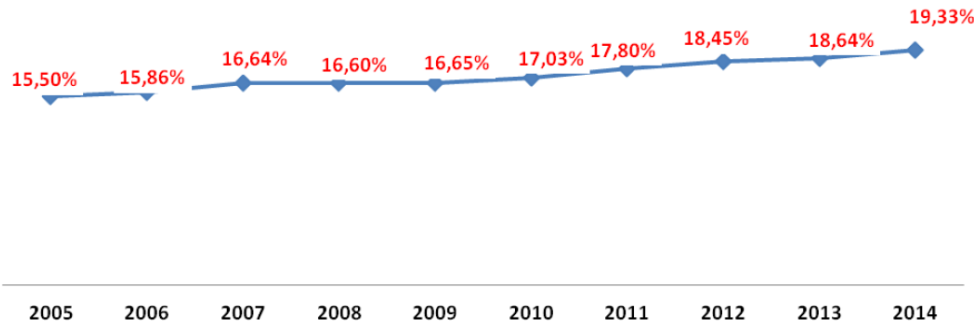

المصدر: المركز الاسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي

النسب المبينة في الجدول اعلاه تعتبر ضعيفة نسبيا اذا قورنت مع حجم التجارة البينية للدول الاوربية مثلا حيث وصلت الى 65 بالمئة سنة 2008 وقدرت سنة 2017 بـ64 بالمئة.

و نرى بأن سبب انخفاض التجارة البينية بين الدول الاسلامية بان هناك الكثير من الاليات التي يمكن ان تساعد في رفع نسبة التجارة البينية بين الدول الاسلامية يصعب دمجها كسياسات مشتركة بين الدول الإسلامية و يزيد التباعد فيما بينها من حيث التوجه الإستراتيجي لكل بلد في مجال التجارة الخارجية وهي أكثر تعقيد في مجال الخدمات و يمكن إبراز ذلك من خلال مصفوفة SWOT (Strengths, Weaknesses, Opportunities, Threats) بحيث يمكن تلخيصها كما يلي:

- الفرص: انتعاش النمو و تعزيز تعددية الأطراف بهدف إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة قادرة علي التفاوض المشترك مع باقي العالم و التقليل من ثقل موازن للدول الأخرى و تحسسيين الميزان التجاري و فرض معايير مشتركة مع الدخول إلي الأسواق الدولية بواسطة الانفتاح.
- التهديدات: الوقوع في معايير صحية ذات صرامة بحيث أن عملية تنسيق المعايير من شأنها أن تؤدي إلى فرض جودة صحية و المزيد من المنافسة للمنتجين في قطاعات يصعب تحديها بدقة في البداية و فقدان القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مثلا.

- نقاط القوة: الزراعة و الصناعة متفاوتة التنافسية من دولة إلي أخري مما يسهل التوافق علي منتجات ذات القيمة المضافة العالية (المنتجات المتخصصة) مع إمكانية تطوير تجارة مهمة مع الدول الغنية العالية الاستهلاك في القطاعات ذات الميزة المقارنة.
- نقاط الضعف: لا تزال الزراعة الأوروبية و الأمريكية مدعومة بالمقارنة بقواعد منظمة التجارة العالمية مع التشديد علي المعايير الصحية باعتبارها حاجز للتجارة الحرة مع فرض حواجز صارمة خاصة بجودة المنتجات من الدول الغنية بالإضافة إلي الفوارق في الإجراءات الإدارية و في إستعمال اللغة و درجة الرقمنة و نظام المراقبة و سياسات اقتصادية و مالية و نقدية متباينة .

و نستنتج من أن نقاط القوة و الفرص لها عوامل الاحتمال مرتفعة و من جهة أخري نقاط القوة و التهديدات عالية مما يجعل عوامل التحدي عالية و يضعف العزيمة السياسية كما أن نقاط الضعف و الفرص كبيرة مما يبرز عوامل النزاع (القرار) مرتفعة و يصعب تحييد نقاط الضعف للاستفادة من الفرص و أخيرا نقاط الضعف و التهديدات عالية بحيث أن عوامل الخطر عالية و بالتالي ليس من السهل تجاوز الصعوبات عن طريق مراجعة المواقف أو اتخاذ خطوات لتقليل نقاط الضعف وتحييد التهديدات.

2-4 آليات التعاون المالي بين الدول الاسلامية

أما على المستوى المالي فتركز التعاون المالي بين الدول الإسلامية على آليتين اثنين ، واحدة منهما في بداية الطريق ولم تتجاوز بعد مرحلة المشاورات والبحوث ويتعلق الأمر **بالتعاون فيما بين** أسواق الأوراق المالية في الدول الإسلامية الذي عُقد اجتماعه الرابع بين الدول الأعضاء في المنظمة يومي 2 و 3 أكتوبر 2010 بتركيا، وحضر الاجتماع ممثلو البورصات والمقاصة ومؤسسات الإيداع لـ 14دولة من الدول الأعضاء في المنظمة، ومن النتائج الرئيسية للاجتماع الرابع اختيار "ستاندرد آند بورز "للعمل على إنشاء مؤشر للمنظمة ومؤشرات أخرى قابلة للتداول، فضلا عن الاتفاق فيما بين بورصات الدول الأعضاء في المنظمة على إصدار مزيد من الصكوك الإسلامية، ولاسيما العمل مع المتعاملين في السوق لتطوير سوق الصكوك الثانوية.

أما الآلية الثانية فتلعب دورا أساسيا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي وتنشيط التجارة بينهم، وهي آلية البنك الإسلامي للتنمية الذي أنشا سنة 1975 وأصبح يشكل أهم قاطرة للتعاون المالي بين الدول الإسلامية وذلك لما أصبح يقدمه من دعم

تقني ومالي وفني للدول الأعضاء في جميع المجالات الاقتصادية، التجارية والاجتماعية، وذلك من خلال عدة نوافذ متخصصة تتجاوز 10 نوافذ أهمها:

- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أسست سنة 1999 بهدف دعم القطاع الخاص،
- المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات أسست سنة 1994 بغية دعم التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمار،
- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب أسس سنة 1981،

بالإضافة إلى ما سبق يقوم البنك وفي إطار نشاطاته التمويلية والتنموية بإنشاء الكثير من النوافذ المؤقتة أو يقوم بتسيير بعض البرامج الائتمانية لصالح بعض الدول تحقيقا لغاياته التنموية والاقتصادية في الدول الأعضاء.

5- ضرورة تعميق التعاون المالي بين الدول الإسلامية لتحقيق التكامل الاقتصادي:

تخبرنا تجارب التكامل الناجحة عن أهمية التعاون المالي في تحقيق التكامل الاقتصادي، فالتجربة الأوربية تمنحنا حيزا كبيرا من الأفكار، فلقد اعتمدت هذه التجربة منذ البداية على التعاون المالي لتحقيق التكامل الإقليمي بحيث أنشأت أوربا بنك للاستثمار مهمته مرافقة عملية التكامل وتحقيق التكامل المادي بين أجزاء أوربا عن طريق تمويل مشاريع البنية التحتية ذات الطابع الإقليمي، وساندته مجموعة من الترتيبات المالية الأخرى كل حسب وظيفتها فمنها من هي موجهة لتغطية الفروقات الاجتماعية بين المناطق وجعل عملية التكامل عملية منصفة، ومنها من موجهة إلى المساعدة على الاندماج، ومنها من موجهة إلى التوظيف إلى غير ذلك من الترتيبات، فالتعاون المالي يعتبر حجر الزاوية لأي عملية تستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي وما على الدول الإسلامية إلا زيادة تعميق وتعزيز التعاون المالي الموجود بينها إذا أرادت تحقيق التكامل المنشود ، ونقترح فيما يلي بعض أساليب تعميق التعاون المالي بين الدول الإسلامية:

1-4 اعتماد معايير للتقارب على مستوى السياسات بين الدول الإسلامية:

تمنحنا خبرة الاتحاد الأوروبي في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي عدة دروس، أهمها اعتماد معايير للتقارب على مستوى السياسات وذلك من اجل الوصول بعملية التكامل الاقتصادي إلى مراحلها الأخيرة وتحقيق الاتحاد النقدي ، كما أصبحت شرطا ضروريا لأي دولة تريد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وشملت هذه المعايير أساسا كل من معدلات التضخم، التقارب المالي، الدين العام، أسعار الفائدة وهذا ما نوجزه في الجدول التالي:

جدول رقم 2: معايير التقارب في اتفاقية ماستريخت للاتحاد الأوروبي

المعيار	الهدف المرجو
أسعار الصرف	التقلبات ضمن هوامش عادية لمدة سنتين، لم تخفض العملة مقابل عملة أي دولة عضو.
أسعار الفائدة	الأسعار في الأجل الطويل يجب أن لا تزيد عن 2 نقطة مئوية على متوسط الأعضاء الثلاثة التي بها ادني معدلات التضخم.
معدلات التضخم	يجب أن لا تزيد عن 1.5 نقطة مئوية على متوسط الأعضاء الثلاثة التي بها ادني معدلات التضخم
العجوزات المالية	يجب أن لا تزيد عن 3 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.
الدين الحكومي	يجب أن لا يزيد عن 60 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

المصدر: مجموعة سامبا المالية، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي: التقدم المحرز والمسائل العالقة، السعودية 2009، ص 14.

وعليه فان اعتماد معايير للتقارب على مستوى السياسات بين الدول الإسلامية يشكل خطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك لما تساهم به من تحقيق درجة عالية من الانسجام وتساهم بشكل أو بآخر في مواجهة أي أزمة من الأزمات المحتملة في المجال النقدي والمالي، كما يساهم اعتماد معايير التقارب على تكريس ثقافة التعاون والتنسيق بين مختلف الدول في عديد المجالات وهو شرط أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي.

لكن ورغم ما تشكله معايير التقارب من اهمية في تسريع عملية التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية، إلا ان عملية تكييف هذه المعايير بما يستجيب لمتطلبات الدول الاسلامية يعتبر شرط أساسي لنجاحها.

2-4 دمج صناديق الثروة السيادية ضمن آليات التعاون المالي*:

تمتلك الدول الإسلامية الكثير من صناديق الثروة السيادية تدير من خلالها ثروات كبيرة وتوظفها في الكثير من المشاريع، وتتركز في معظمها في منطقة الخليج العربي حيث تمتلك الإمارات العربية المتحدة سبعة صناديق سيادية تدير ثروة تتجاوز 675,1 مليار دولار وتليها

* من بين المقترحات المقدمة من طرف الاونكتاد سنة 2010 لتفعيل اليات التعاون المالي في الدول النامية وزيادة الموارد المتاحة للترتيبات المالية الاقليمية من اجل زيادة القدرة على التدخل لهذه الاليات

الكويت ب 202,8 مليار دولار و حسب آخر الإحصائيات يقدر ما تمتلكه الدول الإسلامية من فوائض موظفة في صناديق الثروة السيادية بـ 1664,6 مليار دولار.

إن هذه الفوائض الموجودة لدى الدول الإسلامية والمستثمرة في صناديق الثروة السيادية يمكن كذلك استعمالها لتعزيز التعاون المالي القائم بين الدول الإسلامية ، فيمكن مثلا تخصيص 1% من احتياطاتها لرفع من رأس البنك الإسلامي للتنمية مما يمكنه من جهة من زيادة قدرته على منح القروض وتوجيهها لمشاريع التكامل الإقليمي ومن جهة أخرى يمنح للبنك ضمانة اكبر في الأسواق الدولية تساعده على الحصول على القروض بشروط امتيازيه وذلك من خلال الرفع من رأس المال تحت الطلب للبنك الإسلامي للتنمية.

كما يمكن لهذه الدول أيضا توجيه هذه النسبة 1% لإنشاء صندوق خاص يديره البنك الإسلامي للتنمية ويوجه لتمويل المشاريع ذات الجدوى الإقليمية كالبنية التحتية وخاصة مسارات التنمية، السلع الإقليمية،،،، الخ.

3-4 التسريع بإنشاء سوق للسندات المالية الإقليمية:

من مظاهر التعاون المالي الحديثة كما رأينا سابقا سوق السندات الإقليمية التي أقامته رابطة الآسيان، فهذه الأسواق ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية فهي من جهة تساعد على زيادة سيولة الأسواق الأولية والثانوية، وإعادة تدوير فوائض ميزان المدفوعات لتمويل الاستثمار في المنطقة كما تساعد أيضا على: (UNCTAD, 2007, p 130) :

- زيادة وتنويع المصدرين والمشترين للسندات في الأسواق الوطنية والإقليمية،
- زيادة الإصدارات بالعملة الوطنية،
- تعزيز قدرات الهيئات الإقليمية للتنقيط،
- تقليل المخاطر المرتبطة بالتسويات بالعملة الصعبة في المعاملات الخارجية.
- تخفيف العراقيل المرتبطة بإصدار السندات داخل أسواق الدول الأعضاء.

وعليه فان وجود سوق للسندات الإقليمية بين الدول الإسلامية يعتبر عنصرا مهما يساعدها على تعبئة رؤوس الأموال وتوجيهها بما يخدم الأهداف الإنمائية لها، وهي مطالبة في هذا الإطار أن تسرع في إنشائه وتفعيله، وعلى الدول الإسلامية الغنية أن تعزز استثماراتها في المنطقة بدل استثمارها في سندات الخزينة الأمريكية, ولإنشاء هذا السوق يجب على الدول الاسلامية تقوم بما يلي (Samoual, Adnen,2013, p63-74):

- أولا ان تقوم بموائمة الانظمة القانونية والتنظيمية والبنية التحتية الكافية لاستعاب الاصدار والتداول عبر الحدود مثل انظمة المقاصة والتسوية :
- ثانيا: إصلاح القطاع المالي المحلي،
- ثالثا: تحرير الحساب الجاري علي مستوي البنك المركزي،
- رابعا: تعزيز التنظيم المالي والإشراف ومراقبة التحوط للنظام المالي؛
- خامسا: إنشاء نظام تشريعي مناسب و لا سيما إعداد بيئة مؤسسية وسياسية ملائمة و التي تمكن من مواجهة مخاطر تنقل رأس المال بين الدول الأعضاء و بدون عوائق.

4-4 توجيه آليات التعاون المالي للمجالات ذات الجدوى الإقليمية:

يشكل المدخل التجاري من أهم المداخل التي تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول، ولقد ركز البنك الإسلامي للتنمية كثيرا على التجارة البينية في تمويلاته وذلك من اجل خلق مجال من الاندماج بين الدول الإسلامية مركزا على تمويل الصادرات والواردات، غير أن الدراسات الحديثة بينت أن مفهوم التّكامل الاقتصادي الإقليمي لا يقتصر على المعنى المُبسّط والمُرتكز على تحرير التّجارة البينية وإقرار آليات للعلاقات المُشتركة التي تُقرها الحكومات المعنية، فالتكامل بمعانيه ومضامينه الأوسع يحتاج إلى أكثر وأبعد من ذلك من بناء علاقات اقتصادية متكاملة بين دول التكتلات الاقتصادية، فجوهر التّكامل هو التّشابك بين القطاعات والصناعات إلى جانب غيرها من المصالح المُترابطة كحركة الاستثمار، حرية التنقل وتوفر البنية الأساسية في ما يعرف **بالتكامل المادي**، المشاريع المشتركة والسّياسات الواحدة، وقد بيّنت تجارب التّكامل الناجحة بين الدّول أنّ هذا لا يتحقق إلا بتوفّر العناصر الأساسية لذلك المذكورة سلفا وتركيز الجهود على بناء وتمويل هذه العناصر والمتمثلة أساسا في:

1-4-4 المشاريع المشتركة أو المشاريع المتعددة الأطراف:

تعرف المشاريع المشتركة أو المشاريع المتعددة الأطراف بأنها تلك المشاريع التي تتجاوز منفعتها إقليم الدولة الواحدة كما تعرف كذلك بأنها تلك المشاريع التي يتم إنجازها أو ربط من خلالها مجموعة من الدول أما التعريف البسيط لها فهي تعبر عن المشاريع الإقليمية

وتبرز أهمية المشروعات المشتركة في دعم التكامل الاقتصادي نظرا لما تتميز به من خصائص نوجزها فيما يلي:

- التأثير إيجابيا في الهياكل الإنتاجية وإعادة بنائها بصورة مترابطة؛

- إزالة الحدود القائمة بين الدول الأطراف المساهمة، من خلال إقامة مناطق التكامل الاقتصادي بغرض الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المشتركة، وهذه الخاصية التي تنفرد بها المشروعات المشتركة، تمكنها من حل المشاكل الحدودية "التي تكون في الغالب سببا في التوتر بين الدول النامية في أيامنا هذه"، وجعلها عامل قوة واتحاد بدل عامل تجزئة وتفرقة؛
- القدرة على خلق التشابك فيما بين اقتصاديات الدول الأطراف، وزيادة العلاقات الاقتصادية بينها، وبالتالي إمكانية التأثير إيجابيا في عملية اتخاذ القرارات السياسية الجماعية من قبل هذه البلدان "مثل ما يفعله الاتحاد الأوربي"، مما يجعلها أداة فعالة لمعالجة مشكلة السيادة "التي تتذرع بها الدول النامية" بصورة تدريجية بإتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي؛
- إنها مشروعات ذات أحجام اقتصادية قياسية لها القدرة على خلق الوفورات الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة .

2-4-4 البنية التحتية الإقليمية" التكامل المادي":

يعتبر غياب أو ضعف الهياكل القاعدية من أهم المعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي وذلك لما تشكله من أهمية بالغة في ربط الدول بعضها ببعض وبما تسهم به من خفض تكلفة المبالات وترقية حجم التبادل التجاري بين الدول المتكاملة ففي دراسات قام بها كل من **limao** و **Venble** سنة 2001 (CNUCED 2009, p 47) أكد أن غياب الهياكل القاعدية خاصة المتعلقة بالنقل يعتبر العائق الرئيسي لنمو التجارة البينية وفي دراسة أخرى حول **UEMOA** قدرت أنه إذا تم تعبيد الطريق الرابط بين مالي والسنغال يمكن أن يضاعف حجم التجارة البينية إلى أربعة مرات، وأن تعبيد الطريق الرابط بين السنغال وكوت ديفوار يسمح بمضاعفة حجم التجارة البينية ويزيد من نسبة اندماج اقتصاد البلدين، ولقد حاولت بعض الدراسات الأخرى تفسير علاقة تكلفة النقل بالتبادل التجاري فوجدت أن مضاعفة التكلفة المتوسطة للنقل يؤدي إلى انخفاض في حجم المبادلات التجارية بـ 45% مبينا بوضوح علاقة تكلفة النقل بالتبادل التجاري (CNUCED 2009, p48) وفي دراسة لـ **Aschaver** سنة 1989 و **Munel** سنة 1992 استنتجا أن الاستثمار في الهياكل القاعدية يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة الإقليمية، فوجود هياكل قاعدية فعالة وملائمة من طرق ومواصلات ووسائل الاتصال لا تعتبر مهمة فقط بل لها تأثير كبير على التجارة البينية والتكامل الإقليمي.

3-4-4 السلع العامة الإقليمية:

عادة ما تثير السلع العامة مشكلة كبرى في توفيرها رغم أهميتها وذلك باعتبار ان منافعها عادة ما تكون شائعة، فمتى أديت لفرد فان الغير يمكن أن يفيد منها بلا تكلفة، الأمر المعروف في أدبيات الاقتصاد بـ"الراكب المجاني" **free rider** (Marco F, 2002, p 19) فتوفير الأمن والاستقرار والعدالة ونظام نقدي مستقر ومرافق عامة تعتبر أشياء مهمة – ومع ذلك فالغالب ألا يتقدم أحد اختيارا لتحمل تكاليف توفيرها اعتماداً على فكرة الراكب المجاني. وكل فرد يفضل الانتظار لكي يتقدم غيره بتحمل تكلفة السلعة ويفيد منها هو باعتباره "راكباً مجانياً".

وتعود أول فكرة لتعريف السلع العامة إلى **دافيد هيوم** سنة 1773 الذي أكد أن العمل المنظم قد يخدم السلع التي سوف تكون ذات نفع للمجتمع بأكمله، وفي عام 1954 أضاف **صامولسون** مبدأ عدم تنافس في الاستهلاك وعدم خصوصية المنافع في تعريفه للسلع العامة (فرناندو 2005 ، ص 3) حيث عرف السلع العامة "بأنها تلك السلع التي نتمتع بها بشكل جماعي وبطريقة لا يؤدي استهلاك أحد الأفراد منها إلا الانتقاص من استهلاك الأخر"(فيوروني، 2004، ص 35).

وتصنف السلع العامة إلى ثلاثة مستويات هي: سلع عامة وطنية، سلع عامة إقليمية، سلع عامة عالمية. و تعرف السلع العامة الإقليمية بأنها عبارة عن مورد أو خدمة تتم الاستفادة المشتركة من المنافع المتولدة عنها داخل منطقة أو إقليم معين وعادة ما تجمع السلع العامة الإقليمية المصالح الوطنية والإقليمية وترتكز السلع العامة الإقليمية على المحاور التالية هي:

- الاستثمارات غير مستهدفة وطنيا في مجالات المعرفة، البحث الأساسي في المجالات العامة (مثل اللقاحات) أو التفاوض حول الاتفاقيات المتعلقة بالتشريعات المشتركة،
- السياسات الوطنية المساعدة على الاستفادة إقليميا كالسياسات والآليات المرتبطة بالبيئة،
- آليات التعاون السياسي التي تهدف إلى ترقية الحوار والتوافق السياسي،
- الآليات بين الدول التي تهدف إلى تسيير بعض الأزمات أو خلق استفادة مشتركة مثل تنسيق الجهود الصحية، الاستثمارات المتعددة الأطراف في مجال البنية التحتية المرتبطة بالنقل، الطاقة، الماء، وإنشاء هيئات إقليمية,
- المؤسسات التي تهدف إلى دعم التعاون الإقليمي خاصة السياسات المتعلقة بتنسيق السياسات التجارية.

4-4-4 تدعيم القدرات المؤسساتية :

من أهم ملامح التكامل الاقتصادي هو ارتباطه في الواقع بمدى ما يعكسه من تنسيق جماعي بين أطرافه المعنية في مجال اهتماماتهم المشتركة ولعل أهم ما يثار في ذلك المجال هو كيفية تنفيذ هذا التكامل. ومن استقراء التجارب التكاملية المختلفة، يتضح ضرورة وجود أسلوب معين لتنفيذ تلك الإطارات وإنجازها وعلى الرغم من تعدد أساليب التكامل المطروحة إلا أنه يتبين عدم وجود أسلوب محدد يمكن إتباعه، وذلك لاختلاف خصائص وطبيعة كل تجمع، ولاختلاف صورة التكامل المختارة من بينها وأهمها الإطار المؤسساتي، أو ما يعرف بأسلوب التكامل الإقليمي عن طريق المؤسسات، ويرتبط هذا الأسلوب على بناء صرح مؤسساتي قادر على قيادة عملية التكامل في مراحلها المختلفة من خلال تنسيق السياسات الوطنية في مجال التكامل، القيام بالدراسات والأبحاث المرتبطة بالعملية التكاملية، فك النزاعات والتصادمات الإقليمية والمساعدة في دعم العملية التكاملية.

خلاصة:

يمكن استخلاص أهم النتائج بعد دراستنا للموضوع كما يلي:

1- أصبحت للترتيبات المالية الإقليمية أهمية كبيرة على المستوى الدولي والإقليمي وأصبحت تشكل إحدى سمات الاقتصاد المعاصر وذلك لما باتت توفره من أهمية تمويلية و آلية للاستقرار ودعم مبادرات التكامل الإقليمي،

2- تجارب التكامل الناجحة توضح ذلك وتمنحنا صورة أكثر شمولا عن الدور التي يمكن أن تلعبه اليات التعاون المالي في دعم تجارب التكامل الفتية التي تحتاج إلى الكثير من المرافقة في الجانب التمويلي، فعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي في جانبه المادي" توفير الهياكل القاعدية الإقليمية" تحتاج إلى الكثير من الأموال تتجاوز في الغالب المقدرات الوطنية وهذا ما يتطلب وجود آليات للتعاون المالي قادرة على تعبئة الأموال و توجيهها لتمويل المشاريع ذات المنفعة المشتركة كما هو الحال مع بنوك التنمية الإقليمية.

3- تمتلك الدول الإسلامية عدة آليات للتعاون المالي أهمها آلية البنك الإسلامي للتنمية حيث يقوم هذا البنك بدور محوري في تعبئة الأموال وتوجيهها لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، غير أن مساهمته في مرافقة عملية التكامل الإقليمي تبقى غير فعالة فهو يركز على تمويل التجارة أكثر من تركيزه على تنمية الاستثمار الإقليمي وربط الاقتصاديات الإسلامية بعضها ببعض عن طريق توفير بنية تحتية إقليمية فعالة ومتطورة، فهذا البنك يملك من الموارد ما يساعده على ذلك، كما هناك بعض الدول

الإسلامية من تملك من الأموال كفاية وبالتنسيق مع البنك يمكن توظيفها في مشاريع استثمارية في هذا الاتجاه،

انطلاقا مما سبق يمكن ان نقدم بعض التوصيات التي يمكن ان تفعل بالإضافة إلى حلول أخرى يمكن أن تفعل وتعزز التعاون المالي بين الدول الإسلامية نوجزها في ما يلي:

أ-إدماج صناديق الثروة السيادية ضمن آليات التعاون المالي من خلال تخصيص جزء يسير من مواردها لتمويل آليات التعاون المالي بين الدول الإسلامية،

ب- التسريع في إنشاء وتفعيل سوق للسندات الإقليمية من اجل المساعدة على تعبئة السيولة وتوجيهها بما يخدم المنفعة المشتركة،

ج- توجيه التمويل بما يخدم المنفعة المشتركة كالمشاريع ذات الجدوى الإقليمية،

ح- الاستغلال الفعال لكل الموارد الكامنة التي يمكن أن تسهل أو تساعد على تحقيق التكامل الإقليمي،

خ- التشجيع على المزيد من الانسجام في المعايير المالية المعتمدة بين الدول الإسلامية،

د- إنشاء وتعزيز الهياكل المالية الإقليمية، بما في ذلك القوانين المالية الإقليمية، أنظمة المقاصة الإقليمية والآليات الإقليمية للتصنيف.

المراجع:

- فيوروني ماركو ، مول اوشوكا: السلع العامة الدولية، الحوافز، القياس والتمويل، البنك الدولي، 2004.
- دباس دنيا عبد الله ، التكامل النقدي العربي، البنك المركزي الأردني 1986.
- كاواي ماساهيرو ، دومينيكو لومباردي، الإقليمية المالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر 2012.
- بيلا بلاسا،(ترجمة راشد البراوي)، نظرية التكامل الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1964
- الفنيش محمد ، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2000.
- موالدي سليم، هيئات التمويل الخارجي وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي للتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2006.

- ـــــــ بنوك التنمية الإقليمية كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، دراسة تطبيقية على البنك الإفريقي للتنمية، أطروحة دكتوراه غير منشوراه، جامعة الجزائر 2014.
- محمد البطرني رنا ، الترتيبات الإقليمية والدولية لإدارة الأزمات المالية المعاصرة في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، مصر 2008.
- محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.
- الكومسيك، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، تركيا 2010.
- الاونكتاد، التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي: الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية، الأمم المتحدة، نيويورك 2009.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد"، ظهور الجنوب الجديد والتجارة بين الجنوب والجنوب كوسيلة للتكامل الإقليمي وفيما بين الأقاليم، مذكرة من أمانة الاونكتاد، الأمم المتحدة نيويورك 2008.
- لاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة، منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى واحتياجات التطوير في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي، التقرير الرابع عشر، القاهرة، 11/20 فيفري 2007.
- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، الأنشطة التنفيذية من اجل التنمية، التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين الدول النامية، حالة دول الجنوب، أكتوبر 1995.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد"، تعزيز القدرات الإنتاجية، جدول أعمال بين دول الجنوب، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011
- مركز دراسات الوحدة العربية، التكامل النقدي العربي "المبررات، المشاكل والوسائل" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تضمنها مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثالثة، ماي .1986.
- Marco Ferroni, Regional Public Goods: The Comparative Edge of Regional Development Banks, Prepared for a Conference on Financing for Development: Regional Challenges and the Regional Development Banksat the Institute for International Economics, February 19, 2002.

- Samouel Beji et Adnen Oueslati, l'intégration financière régionale : quels impacts pour les pays en développement?, Revue Techniques Financières et [éveloppement, Volume 2, n° 111, 2013, pp. 63-74
- Griffith Stephany - jones, south-south financial cooperation, bacround paper, UNCTAD, 2012,
- CNUCED, le développement économique en Afrique, rapport 2009, ,renforcer l'intégration économique régionale pour le développement en Afrique ,NATION UNIT , Genève, 2009 .
- UNCTAD, rapport sur le commerce et développement 2007, la coopération régionale au service du développement, nation unies, new York, 2007.
- UNCTAD, the least developed countries report 2011, the potential role of south – south cooperation for inclusive and sustainable development, United Nations, New-York, 2011.
- UNCTAD, report of multi-year expert meeting on international cooperation: south-south cooperation and regional integration, fourth session, 2012
- UACTAD, trade financing ad regional financial institution from south-south perspective, united nation, Geneva, 2012.